الأمم المتحدة

A/ES-10/1029–S/2025/210

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 April 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الثمانون

رسائل متطابقة مؤرخة 4 نيسان/أبريل 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إن الدمار المروع الذي تشهده غزة والكابوس الذي تعيشه الضفة الغربية، اللذين تفرضهما إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الشعب الفلسطيني، يفوقان الوصف، ويخرقان كل مبادئ القانون الدولي ومبادئ الإنسانية نفسها.

فعلى مرأى ومسمع من العالم، تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية ذبح الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين، وتفرض العقاب جماعيا على جميع السكان بإيعاز من مسؤولين إسرائيليين يعلنون صراحة عن خططهم لتطهير شعبنا عرقيا بكل الوسائل الممكنة، واستعمار أرضنا وضمّها.

ويواصل المسؤولون الإسرائيليون، بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الدفاع، التحريض على هذه المخططات الإجرامية والتفاخر بها، مبرّرين قتل المدنيين بلا خجل؛ ومتوعدين في الأيام الأخيرة بـ "الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي" و "تقسيم قطاع غزة"، ومواصلة ما يسمى "الهجرة الطوعية" للفلسطينيين، وبأنه "لن تكون هناك دولة فلسطينية أبدا"؛ ومهدِّدين أهلنا في الضفة الغربية بـــ "تحويلكم إلى غزة".

وتحقيقا لهذه الغاية، تُرتكب كل يوم مجزرة بحق الأبرياء. وتُرتكب فظائع كل يوم. وتُروَّع العائلات وتُطرد من منازلها وتُطارَد، في كل يوم، من قبل محتل لا يرحم ولا يشك أحد في نيته ارتكاب أعمال إبادة جماعية.

220425 160425 25-05600 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي الأسبوع الذي انقضى منذ رسالتي السابقة، قُتل وأصيب المئات من المدنيين الفلسطينيين الآخرين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في عمليات قصف جوي وهجمات برية استهدفت المناطق والمنشآت المدنية بشكل مباشر.

28 آذار/مارس: مقتل 12 فلسطينيا في قصف إسرائيلي في مدينة غزة.

29 آذار/مارس: مقتل 6 فلسطينيين من عائلة واحدة – أب وأم وأطفال – في قصف إسرائيلي لمنزلهم في خان يونس أثناء عودتهم للحصول على الطعام.

30 آذار/مارس: مقتل 19 فلسطينيا في عمليات قصف إسرائيلية في خان يونس في أول أيام عيد الفطر.

31 آذار/مارس: مقتل 9 فلسطينيين في هجمات إسرائيلية على مدينة غزة.

1 نيسان/أبريل: مقتل 5 فلسطينيين – صحفي وزوجته وثلاثة أطفال – في غارة إسرائيلية في خان يونس.

2 نيسان/أبريل: مقتل 15 فلسطينيا في قصف إسرائيلي في خان يونس؛ ومقتل 22 فلسطينيا، 16 منهم من الأطفال والنساء وكبار السن، في غارة إسرائيلية على عيادة صحية تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كانت تؤوي عائلات نازحة في مخيم جباليا للاجئين، وقضى بعضهم حرقا أحياء.

3 نيسان/أبريل: مقتل 15 فلسطينيا في غارات إسرائيلية على مبانٍ سكنية في مدينة غزة؛ ومقتل 33 فلسطينيا، من بينهم 18 طفلا، في القصف الإسرائيلي للمدارس التي تحولت إلى ملاجئ في مدينة غزة.

4 نيسان/أبريل: مقتل 35 فلسطينيا في عمليات قصف إسرائيلية في جميع أنحاء مدينة غزة.

وقتلت إسرائيل ما لا يقل عن 350 طفلا، من بينهم أطفال رُضَّع، منذ أن خرقت وقف إطلاق النار في 18 آذار/مارس، وهم يشكلون غالبية الإصابات الجماعية. ويشمل ذلك الرُضَّع والأطفال الصغار وتلاميذ المدارس والمراهقين، الذين قُتلوا جميعا في ضربات مدروسة على الخيام والمنازل والمدارس والعيادات الصحية التي تؤوي النازحين. وإلى جانب النساء وكبار السن والمدنيين الآخرين، تُرك هؤلاء الأطفال الأبرياء دون حماية في ظل غياب أي تحرك دولي لوقف هذه الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

وقد ارتفع العدد الإجمالي للضحايا في هذه الفترة نفسها إلى 249 1 قتيلا فلسطينيا وأكثر من 000 3 جريح. ولا يزال المزيد من الضحايا في عداد المفقودين، ليضافوا إلى آلاف الأرواح المفقودة التي لم تسترد بعد.

ولقد سمع العالم الآن أيضا التفاصيل المرعبة للمجزرة التي ارتكبتها إسرائيل بحق 15 عاملا في المجال الإنساني – 8 من مسعفي جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني و 6 عمال إنقاذ من الدفاع المدني الفلسطيني وأحد موظفي الأمم المتحدة – الذين قتلوا في 23 آذار/مارس أثناء قيامهم بمهمة إنقاذ ضحايا هجوم عسكري إسرائيلي في مدينة رفح. وتشير الأدلة، بما في ذلك تسجيلات أجهزة الإرسال، إلى مقتل طاقم

الإسعاف الأول، ثم استهداف وقتل المسعفين وعمال الإنقاذ الذين حاولوا إنقاذ زملائهم. ولا يزال أحد ضحايا هذه المجزرة، وهو مسعف من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، في عداد المفقودين.

ولم تكتفِ قوات الاحتلال الإسرائيلية بإعدام مدنيين كانوا يحاولون إنقاذ الأرواح بإجراءات موجزة فحسب، بل قامت بدفن جثث العاملين في المجال الإنساني في قبر جماعي أيضا. وعُثر على بعضهم مشوَّهين، وبعضهم مصابين بطلقات نارية في الرأس والصدر، وبعضهم مقيدي اليدين والساقين، وجميعهم بزيهم الرسمي. وعُثر عليهم في 31 آذار/مارس، مدفونين تحت الرمال مع حطام سيارات الإسعاف وسيارة الإطفاء وسيارة تابعة للأمم المتحدة بعد ثمانية أيام من اختفائهم، في محاولة واضحة من السلطة القائمة بالاحتلال لإخفاء هذه الجريمة الشنيعة.

وهذا هو الهجوم الأشد فتكا على العاملين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر في العالم منذ عام 2017. وبعد أن قتلت إسرائيل 377 من العاملين في المجال الإنساني في عام 2024، معظمهم من موظفي الأونروا، مما يجعل عام 2024 العام الأشد فتكا على الإطلاق بالنسبة للعاملين في مجال الإغاثة، فإنها في طريقها لتسجيل رقم قياسي مفزع آخر مع استمرارها في استهدافهم، حيث قتلت بالفعل عاملين في المجال الإنساني في غزة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2025، معظمهم من عمال الإغاثة المحليين، أي من المواطنين الفلسطينيين. وتصل الحصيلة الفادحة الآن إلى 409 قتلى من عمال الإغاثة منذ بدأت إسرائيل عدوانها على غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهو أكبر عدد من القتلى في أي نزاع على الإطلاق.

ونردد الدعوات إلى إجراء تحقيق دولي مستقل للوقوف على جميع الحقائق ومعاقبة مرتكبي هذه الجريمة المروِّعة. وبالمثل، فإننا نواصل الدعوة إلى إجراء تحقيقات دولية فورية شاملة ومستقلة في جميع الجرائم الأخرى التي ارتكبتها إسرائيل ضد شعبنا لضمان المساءلة والعدالة لعدد لا يحصى من ضحايا حملتها الهمجية للقتل الجماعي والتشويه الجماعي والعقاب الجماعي والتجويع الجماعي والتدمير الجماعي والنزوح الجماعي.

ونطالب مرة أخرى باتخاذ إجراءات فورية لوقف هذه الإبادة الجماعية بشكل نهائي. ويجب وقف اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين على سكاننا المدنيين العُزَّل في غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب رفع الحصار الوحشي الذي تفرضه إسرائيل على غزة – والذي منعت بموجبه إمكانية إيصال جميع المساعدات الإنسانية، حيث لم تسمح بدخول أي مواد غذائية أو مياه أو أدوية أو وقود أو أي إمدادات إنسانية أخرى إلى غزة لأكثر من شهر. ويجب وقف التطهير العرقي لشعبنا الآن. فتقاعس المجتمع الدولي عن التحرك، وشلل مجلس الأمن على وجه الخصوص، تفسره إسرائيل بوضوح على أنه ترخيص مفتوح للإفلات من العقاب.

وفي الأسبوعين الماضيين فقط، سمح هذا الشعور بالإفلات من العقاب الذي لا يمكن كبح جماحه لإسرائيل باقتلاع أكثر من 000 280 فلسطيني في قطاع غزة بالقوة مرة أخرى. وقامت إسرائيل، في تصعيدها لأساليبها العنيفة وإصدارها لأوامر إخلاء شاملة، بتهجير 000 100 من سكان رفح قسرا من بينهم أطفال ونساء وكبار سن وأشخاص من ذوي الإعاقة وجرحى ومرضى، خلال الأيام القليلة الماضية فقط منذ رسالتي السابقة إليكم، حيث تخضع نسبة 65 في المائة من قطاع غزة لأوامر إخلاء أو تعتبر محظورة على المدنيين بوصفها مناطق عسكرية.

وقد سمح هذا الإفلات من العقاب دون رادع لإسرائيل أيضا بمواصلة استخدام الجوع كسلاح حرب. وبعد أكثر من شهر من الحصار الكامل، تتناقص الإمدادات الغذائية، بما في ذلك الدقيق، بشكل

سريع، مما أدى إلى إغلاق معظم المخابز التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي. ويطارد سوء التغذية والجوع والجفاف الآن مرة أخرى أكثر من مليوني شخص في غزة على مرأى ومسمع من العالم.

وكما صرَّح مؤخرا رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، جوناثان ويتال، فإن جميع السكان المدنيين في غزة "محاصرون ويتعرضون للقصف والتجويع" و "يعتمد بقاء الناس أحياء على نظام المساعدات الذي يتعرض هو نفسه للهجوم".

وهذه ليست نتيجة ثانوية للحرب؛ بل هي سياسة إسرائيلية ممنهجة ومتعمدة. وفي الواقع، حكمت المحكمة العليا الإسرائيلية في الأسبوع الماضي بشكل مخزٍ لصالح موت غزة جوعا، حيث ذهب أحد القضاة إلى حد وصف الحرب ضد "العماليق" بأنها "واجبة"، مما يثبت مرة أخرى أن حفنة من السياسيين المارقين في إسرائيل ليسوا فقط هم من يقودون بالفعل عملية تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم والاعتداء على حياتهم ووجودهم، بل إن جميع مؤسسات الدولة الإسرائيلية متورطة بالفعل في ارتكاب هذه الإبادة الجماعية.

وكما هو الحال في غزة، تواصل إسرائيل أيضا ترهيب السكان المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بسبل منها التحريض الخطير المستمر في الحرم القدسي الشريف، وآخرها من جانب ما يُسمَّى بوزير الأمن القومي الإسرائيلي، الذي يبدو أنه عازم على إشعال حرب دينية.

ولا يمرّ يوم لا تقتحم فيه قوات الاحتلال الإسرائيلية وميليشيات المستوطنين بعنف القرى والبلدات ومخيمات اللاجئين التي تُستهدف بشكل خاص. وعلى نفس النمط من الدمار الشامل والنزوح الجماعي الذي تسببت به قوات الاحتلال الإسرائيلية لمخيمات اللاجئين في جنين وطولكرم ونور شمس، بدأت إسرائيل تستهدف مخيمات اللاجئين في منطقة بيت لحم، حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية مصحوبة بجرافات مدرّعة وطائرات مسيّرة بوضع علامات على المنازل لهدمها في مخيمات الدهيشة وعايدة والعزة، مع إغلاق مداخل المخيمات وإثارة حالة من الخوف والهلع بين سكان المخيمات، الذين أضحوا لاجئين منذ عام 1948.

وفي نفس الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل هذه الحملة السافرة من التطهير العرقي، فإنها تمعن في اتخاذ تدابير لتدمير وحدة أراضي الضفة الغربية كجزء لا يتجزأ من محاولاتها المستمرة منذ فترة طويلة لتدمير السلامة الإقليمية لدولة فلسطين وسيادتها وإفشال حل الدولتين. ويشمل ذلك تفشي بناء المستوطنات، حيث أفادت منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية غير الحكومية أن إسرائيل مضت قدما في إقامة ما لا يقل عن 335 14 وحدة استيطانية في أقل من ثلاثة أشهر، حيث توافق على بناء عدة مئات من الوحدات الاستيطانية كل أسبوع تحت ستار ضباب الحرب التي تشنُّها على غزة.

وفي 29 آذار/مارس، شرعت الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ خطط لإنشاء ما يسمى "طريق السيادة" الذي سيخترق قلب الضفة الغربية في المنطقة E-1، وسيمكّن إسرائيل من إغلاق هذه المساحة الشاسعة من الأراضي أمام الفلسطينيين من خلال تحويل حركة الفلسطينيين إلى طريق منفصل، أي طريق فصل عنصري آخر. وتهدف هذه الخطط أيضا إلى تسهيل محاولاتها لضم منطقة "معاليه أدوميم" والمضي قدما في البناء في المنطقة E-1 التي تم بالفعل ترحيل مئات العائلات البدوية منها قسرا ولا تزال مئات العائلات الأخرى مستهدفة.

وفي جميع أنحاء فلسطين المحتلة وعلى مدى عقود من الزمن، كانت أهداف إسرائيل واضحة بشكل جليّ، وهي: أرض فلسطينية بدون فلسطينيين. وتهدف أساليبها – الاستعمارية والفاسدة والإجرامية – إلى التسبب بأقصى درجات البؤس والخوف واليأس لإجبار الشعب الفلسطيني على ترك أرضه، وتشمل

إجراءات تقوم بها مفادها أن البديل الوحيد للموت هو التهجير من وطنه، كما نشـــهد في غزة بوحشـــية ولاإنسانية متزايدتين كل يوم.

ويجب وقف هذا الظلم الفادح وكل جرائم الحرب والجرائم ضـــد الإنســـانية وأعمال الإبادة الجماعية هذه. فالســـماح لمجرمي الحرب الإســـرائيليين بالاســـتمرار في الإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم لن يؤدي إلا إلى مزيد من إفلات إسرائيل من العقاب، التي لم تكتفِ بانتهاك جميع أحكام القانون الدولي بشكل ممنهج، بما في ذلك القانون الإنســاني وقانون حقوق الإنســان، بل إنها تضــرب بها عرض الحائط، وتهدف بوضوح إلى تدميرها، وذلك على حساب الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي والمجتمع الدولي ككل. ويجب وقف ذلك الآن.

وحيثما يســـتمر مجلس الأمن في التقاعس عن أداء واجباته بموجب الميثاق، بما في ذلك في تنفيذ قراراته، بما فيها القرار 2735 (2024) بشـــأن وقف إطلاق النار في غزة والقرار 2730 (2024) بشـــأن حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، يجب على الدول أن تعمل فرادى وجماعات على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، من أجل إنقاذ الأرواح البشرية وإنقاذ آفاق حل عادل قائم على القانون الدولي وحل الدولتين.

ويجب على المجتمع الدولي أن يدحض محاولات تطبيع أو دعم أو تبرير هذه الوحشـــية أو التنصل من المسؤولية. ويجب عليه أن يرفض تجريد إسرائيل للشعب الفلسطيني من إنسانيته وإنهاء هذا الاحتلال الهمجي غير القانوني. وعليه أن يتحرك الآن لاســتعادة موطئ قدمه ومصــداقيته ليس فقط من خلال شجب وإدانة مثل هذه الأعمال غير القانونية، بل من خلال دعم المطالبات بوقف إطلاق النار ووقف الانتهاكات بإجراءات ملموســـة لحماية المدنيين وفرض عواقب في مواجهة هذا الإجرام والمعاناة الإنسانية التي لا يمكن استيعاب فداحتها والتي يتسبب فيها. ومثل هذه الإجراءات وحدها هي التي يمكن أن تمارس الضغوط لوقف هذه الجرائم، وردع جرائم أخرى في المستقبل، وتحقيق العدالة لعدد لا يحصى من الضحايا، وجعل السلام ممكنا.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 862 رسالة، التي وجَّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 28 آذار/مارس 2025 (A/ES-10/1028-S/2025/193)، تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنســـان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة. ويجب أن ينتهي الآن هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني والنظام القائم على الفصل العنصري.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم